وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 16 November, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

أسعار الغاز الأوروبية تستقر رغم انخفاض مستويات التخزين

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

حافظت أسعار الغاز الأوروبية، أمس الثلاثاء، على استقرارها عند أدنى مستوياتها في الثلاثينيات يورو، على الرغم من امتلاء مستويات التخزين الحالية بنسبة 82.6 %، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة 93.8 % المسجلة العام الماضي و91.8 % من المتوسط الموسمي، وفقًا لتقرير حديث صادر عن بنك يو بي اس.

ارتفع الطلب الأوروبي على الغاز بنسبة 11 % على أساس سنوي في أكتوبر، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أزمة الطاقة عام 2022، مع أنه لا يزال أقل بنسبة 13 % عن متوسطه لخمس سنوات قبل الأزمة. وارتفع توليد الكهرباء من الغاز بنسبة 36 % على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع إجمالي التوليد وانخفاض إنتاج مصادر الفحم والطاقة الكهرومائية.

انخفضت تدفقات الغاز عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 8 % على أساس سنوي في أكتوبر، مع انخفاض الإمدادات الروسية بنسبة 38 % (1.1 مليار متر مكعب)، وانخفضت التدفقات الجزائرية بنسبة 10 % (0.3 مليار متر مكعب). وظل الغاز النرويجي عبر الأنابيب مستقرًا نسبيًا عند 9.6 مليار متر مكعب، وهو ما يمثل 64 % من إجمالي إمدادات الغاز عبر الأنابيب إلى المنطقة.

وارتفعت واردات الغاز الطبيعي المسال الأوروبية، بما في ذلك المملكة المتحدة وتركيا، بنسبة 42 % على أساس سنوي لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 14.6 مليار متر مكعب في أكتوبر، مع ارتفاع الكميات الواردة من الولايات المتحدة بنسبة 90 % لتصل إلى 8.0 مليار متر مكعب، مستحوذةً على 55 % من حصة السوق. يأتي هذا الأداء القوي في ظل ضعف الطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال، مع انخفاض الواردات الصينية بنسبة 13 % على الرغم من زيادة الواردات اليابانية بنسبة 17 %.

ويشير محللو بنك يو بي اس، إلى أنه على الرغم من أن علاوة مخاطر الشتاء لم تتحقق بعد في الأسعار، إلا أنهم ما زالوا يرون أن مخاطر الأسعار على المدى القريب تميل إلى الارتفاع، مع توقعات ببلوغ سعر 36.5 يورو/ميجاواط ساعة للربع الرابع من عام 2025، والربع الأول من عام 2026، ويحذرون من أن الاضطرابات الناجمة عن الأحوال الجوية قد تؤدي إلى ارتفاعات سريعة في الأسعار.

إلى ذلك، توقعت وكالة الطاقة الدولية أنه وبعد تباطؤ في عام 2025، من المتوقع أن يتسارع نمو الطلب العالمي على الغاز في عام 2026. عاد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي إلى النمو الهيكلي في عام 2024، واستمر في التوسع في النصف الأول من عام 2025، وإن كان بوتيرة أبطأ بشكل ملحوظ.

تركز النمو بشكل رئيسي في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أدت الأحوال الجوية السيئة إلى زيادة استخدام الغاز في

قطاعي المباني والطاقة. في المقابل، كان الطلب على الغاز ضعيفًا في آسيا، حيث سجلت كل من الصين والهند انخفاضًا في الطلب في النصف الأول من عام 2025.

وظلت أساسيات السوق متوترة في النصف الأول من عام 2025 نتيجةً لمزيج من انخفاض صادرات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وزيادة احتياجات حقن التخزين في أوروبا. وقد دعم هذا ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أسواق الاستيراد الرئيسية، وأثر سلبًا على الطلب على الغاز الطبيعي في آسيا.

في غضون ذلك، استمرت التوترات الجيوسياسية في تأجيج تقلبات الأسعار. وكان الصراع بين إسرائيل وإيران بمثابة تذكير صارخ بأن العوامل الجيوسياسية يمكن أن تُرهق بسهولة توازن الغاز العالمي الهش. تواصل وكالة الطاقة الدولية مراقبة التطورات في الشرق الأوسط عن كثب.

وبعد تباطؤ متوقع في عام 2025، من المتوقع أن يتسارع نمو الطلب على الغاز الطبيعي في عام 2026، مما يرفع إجمالي الطلب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق. ومن المتوقع أن تُحسّن الزيادة القوية في إمدادات الغاز الطبيعي المسال أساسيات السوق وتعزز نمو الطلب بشكل أقوى في الأسواق الآسيوية الحساسة للأسعار.

تباطأ الطلب على الغاز الطبيعي في آسيا بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام 2025 وسط حالة من عدم اليقين الاقتصادي الكلي ونقص المعروض. وبعد زيادة قوية نسبيًا في عام 2024، نما الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بمعدل أبطأ بكثير في النصف الأول من عام 2025. وتشير البيانات الأولية إلى أن استهلاك الغاز الطبيعي قد زاد بنسبة 1 % فقط على أساس سنوي في الأسواق التي يغطيها هذا التقرير. وكان هذا النمو مدفوعًا بالكامل تقريبًا بأوروبا وأمريكا الشمالية، بينما ظل الطلب على الغاز الطبيعي ضعيفًا في آسيا وانخفض في أوراسيا.

في أوروبا، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في النصف الأول من عام 2025 بنسبة 6.5 % على أساس سنوي، مدعومًا بشكل رئيسي بقطاع الكهرباء في ظل انخفاض توليد الطاقة من الرياح والطاقة الكهرومائية.

وبينما لا ينبغي تفسير هذا على أنه اتجاه هيكلي، فإن مثل هذه الأحداث تُبرز الدور الرئيسي الذي تلعبه محطات الطاقة التي تعمل بالغاز في كثير من الأحيان في ضمان أمن إمدادات الكهرباء في الأسواق ذات الحصص الأعلى من مصادر الطاقة المتجددة المتغيرة. في أمريكا الشمالية، ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة تقدر بنحو 2.5 % على أساس سنوي. وتركز النمو في الربع الأول، عندما عزز الطقس البارد استخدام الغاز في المباني.

في المقابل، في آسيا، تباطأ نمو الطلب على الغاز بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام 2025 وسط حالة من عدم اليقين الاقتصادي الكلي وارتفاع نسبي في أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية. انخفض طلب الصين على الغاز الطبيعي بنسبة تقدر بنحو 1 % على أساس سنوي، بينما انخفضت وارداتها من الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 20 %.

وسجلت الهند انخفاضًا بنسبة 7 % على أساس سنوي في الأشهر الخمسة الأولى من العام، ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض الطلب من التكرير والصناعة. في أوراسيا، انخفض استهلاك الغاز بنحو 2 % على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2025، وسط شتاء معتدل على غير العادة في روسيا.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب العالمي على الغاز على مدار العام من 2.8 % في عام 2024 إلى حوالي 1.3 % في عام 2025. ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الغاز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأقل من 1 %، وهو أضعف معدل نمو سنوي له منذ عام 2022.

ظلت أساسيات السوق متماسكة في النصف الأول من عام 2025، مما دعم ارتفاع الأسعار في أسواق الاستيراد الرئيسية. نما العرض العالمي للغاز الطبيعي المسال بنسبة 4 % (أو 12 مليار متر مكعب) على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2025. وقد دُعمت هذه الزيادة بشكل كبير من خلال منشأة بلاكماينز للغاز الطبيعي المسال في لويزيانا، التي بدأت عملياتها في أواخر عام 2024، وشكلت حوالي ثلثي الزيادة في العرض العالمي للغاز الطبيعي المسال في النصف الأول من العام.

تم تعويض ارتفاع إمدادات الغاز الطبيعي المسال جزئيًا بانخفاض شحنات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي، والتي انخفضت بنسبة 45 % (أو 6.5 مليار متر مكعب) على أساس سنوي خلال نفس الفترة، عقب توقف تدفقات الغاز عبر أوكرانيا في بداية عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت إمدادات الغاز النرويجية عبر الأنابيب إلى بقية أوروبا بنسبة 4.5 % (أو 3 مليارات متر مكعب) على أساس سنوي بسبب زيادة أعمال الصيانة.

كما أن زيادة احتياجات حقن التخزين في أوروبا تُضعف أيضًا توازن الغاز العالمي. أنهى الاتحاد الأوروبي موسم التدفئة 2024/2025 بمخزونات أقل بنسبة 42 % (أو 25 مليار متر مكعب) عن مستواها قبل عام. في الربع الثاني من عام 2025، ارتفعت عمليات حقن التخزين في الاتحاد الأوروبي بنسبة 36 % (أو ما يقرب من 7 مليارات متر مكعب) على أساس سنوي، بينما ارتفعت صادرات الغاز عبر الأنابيب إلى أوكرانيا بأكثر من اثني عشر ضعفًا، وذلك أساسًا لدعم عمليات إعادة تعبئة المخزون.

ونتيجةً لزيادة عمليات ضخّ الغاز في التخزين، وارتفاع الطلب المحلي، وانخفاض واردات الغاز عبر الأنابيب، ارتفعت واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 25 % (أو ما يقارب 20 مليار متر مكعب) على أساس سنوي، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 92 مليار متر مكعب في النصف الأول من عام 2025.

دعمت أساسيات السوق المتينة ارتفاع أسعار الغاز في أسواق الاستيراد الرئيسية، حيث بلغ متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية في أوروبا وأسواق آسيا المركزية 40 % و28 % فوق مستويات النصف الأول من عام 2024، على التوالي. وقد أثّر ارتفاع الأسعار على الطلب على الغاز في أسواق الاستيراد الآسيوية الحساسة للأسعار.

وسلط الصراع بين إسرائيل وإيران، الذي تصاعد في يونيو، الضوء على الدور المحوري للشرق الأوسط في أمن إمدادات الطاقة العالمية. وقد غذّت الأزمة تقلبات حادة في الأسعار في أسواق السلع الأساسية. ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال الأوروبية المرجعية للشهر المقبل بنسبة 18 % لتصل إلى 14 دولارًا أمريكيًا/مليون وحدة حرارية بريطانية بين 10 و19 يونيو/حزيران، وهو أعلى مستوى لها منذ أواخر فبراير/شباط.

واتبعت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية في آسيا مسارًا مشابهًا، حيث ارتفعت أسعار بلاتس جيه كيه إم بنسبة 16 % لتصل إلى أعلى مستوى لها في أربعة أشهر عند 14.8 دولارًا أمريكيًا/مليون وحدة حرارية بريطانية. في الأيام التي أعقبت إعلان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران في 24 يونيو/حزيران، انخفضت أسعار الغاز بنسبة تقارب 20 %،

لتعود إلى مستويات ما قبل الأزمة.

كان الارتفاع الأولي في الأسعار مدفوعًا إلى حد كبير بالخوف من أن يؤدي تصعيد الصراع إلى إغلاق مضيق هرمز، أهم ممر للنفط والغاز الطبيعي المسال في العالم، والذي يقع بين إيران وسلطنة عمان. فيما يتعلق بالغاز، دُعم ارتفاع الأسعار أيضًا بالانقطاع الفعلي للإنتاج وتدفقات التجارة المادية.

وبسبب المخاوف الأمنية المتزايدة، أوقفت إسرائيل إنتاج الغاز في حقلي ليفياثان وكاريش بين 13 و25 يونيو/حزيران، وأوقفت تصدير الغاز عبر الأنابيب إلى مصر والأردن، مما أدى إلى تقليص إنتاج الأسمدة. واستُعيد الإنتاج وتدفقات التجارة تدريجيًا بعد وقف إطلاق النار. وقد سلّط الصراع الإسرائيلي الإيراني الضوء على العلاقة الوثيقة بين إمدادات الغاز وأمن إمدادات الغذاء.

ومن المتوقع أن يزداد المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 5.5 % (أو 30 مليار متر مكعب) طوال عام 2025، مدعومًا بشكل رئيسي بزيادة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الرئيسية الجديدة في أمريكا الشمالية. وتشمل هذه المشاريع مشروع بلاكيمينز للغاز الطبيعي المسال، وتوسعة المرحلة الثالثة في كوربوس كريستي، بالإضافة إلى مشروع الغاز الطبيعي المسال في كندا.

ومن المتوقع أن يُعوّض انخفاض إمدادات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى أوروبا جزئيًا نمو المعروض من الغاز الطبيعي المسال. تفترض هذه التوقعات عدم وصول شحنات الغاز الروسي عبر الأنابيب عبر أوكرانيا خلال الفترة المتبقية من العام، مما سيقلل إمدادات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي بنحو 13 مليار متر مكعب في عام 2025 مقارنةً بعام 2024.

وفي عام 2026، من المتوقع أن يتسارع نمو إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية إلى 7 % (أو 40 مليار متر مكعب)، وهي أقوى زيادة له منذ عام 2019. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي للولايات المتحدة وكندا وقطر، والذي من المتوقع أن يبدأ تشغيله في منتصف عام 2026. ولا يُعتبر مشروع الغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي الروسي مصدرًا ثابتًا لإمدادات الغاز الطبيعي المسال في التوقعات الحالية نظرًا لبيئة العقوبات الأوسع نطاقًا.

ومن المتوقع أن يصل الاستهلاك العالمي للغاز إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2026، مع تسارع نمو الطلب إلى حوالي 2 % وسط تراجع أساسيات العرض. ومن المتوقع أن يساهم استهلاك الغاز حسب الصناعة وقطاع الطاقة في حوالي نصف الطلب المتزايد على الغاز. من المتوقع أن يُمثل الطلب على الغاز لتوليد الطاقة 30 % من نمو الطلب في عام 2026، بينما من المتوقع أن يزداد استخدام الغاز في القطاعين السكني والتجاري بنحو 1 %، بافتراض ظروف جوية معتدلة.

من المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز في آسيا بأكثر من 4 % في عام 2026، ليمثل حوالي نصف نمو الطلب العالمي على الغاز. ونتيجةً لذلك، من المتوقع أن تزداد واردات المنطقة من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 10 % في عام 2026، بعد انخفاض متوقع في عام 2025. في أوراسيا، من المتوقع أن يزداد استهلاك الغاز بنسبة 2 %، بينما من المتوقع أن يزداد الطلب الإجمالي في أفريقيا والشرق الأوسط بنسبة 3.5 %.

في أمريكا الشمالية، من المتوقع أن يزداد الطلب على الغاز الطبيعي بأقل من 1 %، مدعومًا بشكل أساسي بقطاع الطاقة. في أمريكا الوسطى والجنوبية، من المتوقع أن

ينخفض استخدام الغاز الطبيعي بشكل طفيف في ظل ارتفاع إنتاج مصادر الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب على الغاز في أوروبا بنسبة 2 %، أيضًا في ظل زيادة إنتاج مصادر الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات تخضع لمجموعة واسعة بشكل غير عادي من عدم اليقين الناجم عن البيئة الجيوسياسية والاقتصادية الكلية الأوسع.

النفط يستقر مرتفعاً 2 % وسط مخاوف مخاطر المعروض

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

استقرت أسعار النفط على ارتفاع بأكثر من 2 %، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، بعد أن أوقف ميناء نوفوروسيسك الروسي صادراته النفطية إثر هجوم أوكراني بطائرة مسيرة أصاب مستودعًا نفطيًا في مركز الطاقة الروسي، مما أثار مخاوف بشأن الإمدادات..

استقرت العقود الآجلة لخام برنت على ارتفاع قدره 1.38 دولار، أو 2.19 %، عند 64.39 دولار للبرميل، بينما استقر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي على ارتفاع قدره 1.40 دولار، أو 2.39 %، عند 60.09 دولار للبرميل.

ارتفع خام برنت بنسبة 1.2 % خلال الأسبوع، وحقق خام غرب تكساس الوسيط مكاسب أسبوعية بنحو 0.6 %. وأفاد مسؤولون روس بأن هجوم يوم الجمعة ألحق أضرارًا بسفينة في الميناء، ومبانٍ سكنية، ومستودع نفط في نوفوروسيسك، مما أدى إلى إصابة ثلاثة من أفراد طاقم السفن.

وقال فيل فلين، كبير المحللين في مجموعة برايس فيوتشرز: "كانت الضربة التي تعرضت لها تلك المحطة الروسية هائلة، ويبدو أن تأثيرها كان أكبر من الهجمات السابقة". أوقف ميناء نوفوروسيسك الروسي صادرات النفط، بما يعادل 2.2 مليون برميل يوميًا، أو 2 % من الإمدادات العالمية، كما علّقت شركة ترانسنفت، التي تحتكر خطوط أنابيب النفط، إمدادات الخام إلى الميناء.

وقال جيوفاني ستونوفو، محلل السلع في بنك يو بي إس: "ازدادت حدة هذه الهجمات؛ وأصبحت أكثر تواترًا. في النهاية، قد تُصيب شيئًا يُسبب اضطرابًا دائمًا". وأعلنت أوكرانيا يوم الجمعة أنها استهدفت بشكل منفصل مصفاة نفط في منطقة ساراتوف الروسية ومنشأة لتخزين الوقود في إنجلز القريبة خلال الليل.

وأضاف أن المستثمرين يحاولون تقييم تأثير الهجمات الأخيرة وما تعنيه على الإمدادات الروسية على المدى الطويل. ويراقب المستثمرون أيضًا تأثير العقوبات الغربية على إمدادات النفط الروسية وتدفقاتها التجارية. أصدرت بريطانيا يوم الجمعة ترخيصًا خاصًا يسمح للشركات بمواصلة العمل مع شركتين بلغاريتين تابعتين لشركة النفط الروسية الخاضعة للعقوبات "لوك أويل"، وذلك بعد أن استولت الحكومة البلغارية على الأصول.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات تحظر إبرام أي صفقات مع شركتي النفط الروسيتين "لوك أويل"، و"روسنفت" بعد 21 نوفمبر، في إطار الجهود المبذولة لدفع الكرملين إلى محادثات السلام بشأن أوكرانيا.

وأعلن بنك "جي بي مورغان" يوم الخميس أن حوالي 1.4 مليون برميل يوميًا من النفط الروسي، أي ما يقرب من ثلث إمكانات التصدير البحري، قد أُضيفت إلى المخزونات الموجودة على متن ناقلات النفط مع تباطؤ عمليات التفريغ

بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على "روسنفت" و"لوك أويل".

وأضاف البنك أن تفريغ الشحنات قد يصبح أكثر صعوبة بعد الموعد النهائي المحدد في 21 نوفمبر لاستلام النفط الذي تُورده الشركتان. في غضون ذلك، ارتفع عدد منصات الحفر النفطي في الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة إلى 417 في الأسبوع المنتهي في 14 نوفمبر، حسبما أظهرت بيانات من شركة خدمات النفط بيكر هيوز يوم الجمعة.

في تطورات أسواق الطاقة، منحت إدارة البيت الأبيض، يوم الجمعة، الموافقات اللازمة للمشترين المحتملين للتحدث مع شركة لوك أويل الروسية بشأن شراء أصولها الخارجية، وسمحت بإجراء معاملات تجارية مع مصفاة بورغاس التابعة لها بعد أن انتقلت بلغاريا إلى المحطة السادسة عشرة.

أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية يوم الجمعة مجموعة من التراخيص، أحدها خوّل الشركات بالتواصل مع شركة لوك أويل حتى 13 ديسمبربشأن شراء أصولها الأجنبية. ولن تُجيز الولايات المتحدة أي صفقة تتضمن بيع تلك الأصول إلا إذا قطعت علاقاتها تمامًا مع لوك أويل، وإذا وُضعت أموال هذه الصفقة في حساب ضمان لا تستطيع لوك أويل الوصول إليه طالما أنها خاضعة للعقوبات.

كما سمحت وزارة الخزانة الأمريكية بالمعاملات حتى 29 أبريل 2026، والتي تشمل كيانات تابعة لشركة لوك أويل في بلغاريا. وصرحت وزارة الطاقة البلغارية في بيان لها بأن الخطوة الأمريكية "هي نتيجة مباشرة للإجراءات المكثفة والمفاوضات والمحادثات الدبلوماسية التي أجريناها منذ البداية لضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ وراحة البال للمواطنين والشركات البلغارية".

منح مكتب تنفيذ العقوبات المالية البريطاني تراخيص أيضًا لشركة لوك أويل بلغاريا، وشركة لوك أويل نفتوشيم بورغاس. وتُدير الأخيرة مصفاة النفط الوحيدة في البلاد في بورغاس. وصرح متحدث باسم وزارة الخزانة الأمريكية: "تدعم هذه التراخيص أمن الطاقة لشركائنا وحلفائنا دون أن تُفيد الحكومة الروسية".

كما أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصًا للموافقة على معاملات مع مشروعي ائتلاف خط أنابيب بحر قزوين وتينغيشفرويل، حتى لو كانت تشمل شركات النفط الخاضعة للعقوبات. يُعدّ خط أنابيب بحر قزوين خط أنابيب ينقل أكثر من 1.6 مليون برميل يوميًا من النفط الخام، أي ما يُعادل 1.5 % من النفط العالمي، من حقول النفط الكازاخستانية التي تُطوّرها شركات أمريكية وأوروبية كبرى مثل شيفرون، وإكسون موبيل، وإيني، وشل، وتوتال إنرجيز، ولوك أويل. يعبر هذا الخط الأراضي الروسية، ويمكن لموسكو إغلاقه بالكامل إذا قررت الرد على العقوبات الغربية.

وتدرس شركة كارلايل الأمريكية للاستثمار المباشر خيارات لشراء أصول لوك أويل الخارجية، وفقًا لمصادر مطلعة. وقال أحد المصادر إن كارلايل تتطلع إلى التقدم بطلب للحصول على ترخيص أمريكي يسمح لها بشراء الأصول قبل بدء إجراءات العناية الواجبة.

وكان محللون قد رأوا أن كارلايل مؤهلة أكثر للحصول على موافقة الولايات المتحدة على شراء الأصول، مقارنةً بشركة غونفور السويسرية لتجارة السلع، التي انسحبت في وقت سابق من اتفاق مع لوك أويل بعد أن وصفت وزارة الخزانة الأمريكية شركة التداول بأنها "دمية" في يد الكرملين في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد عارضت غونفور بشدة هذا الوصف. وتدرس شركات أخرى حول

العالم أيضًا تقديم عروض لشراء أجزاء من إمبراطورية لوك أويل. وتشمل هذه الشركات شركة كاز موناي غاز الحكومية الكازاخستانية، وشركة شل النفطية الأوروبية العملاقة.

تمتلك شركة لوك أويل ثلاث مصافٍ في أوروبا، بالإضافة إلى حصص في حقول نفط في كازاخستان وأوزبكستان والعراق والمكسيك وغانا ومصر ونيجيريا. كما تمتلك مئات محطات الوقود بالتجزئة حول العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة. وتُقدر قيمة أصول الشركة الدولية بحوالي 22 مليار دولار، بناءً على إيداعات عام 2024.

ويسمح الترخيص الذي يُجيز المفاوضات مع لوك أويل، للشركات بإبرام مذكرات تفاهم ملزمة واتفاقيات أخرى، ولكن يجب أن تتم الموافقة على الاستحواذ الفعلي على الأصول بشكل منفصل من قبل وزارة الخزانة من خلال ترخيص محدد.

في النرويج، قضت محكمة استئناف نرويجية يوم الجمعة ببطلان ثلاثة تصاريح لتطوير حقول نفط بحرية أصدرتها الحكومة لعدم مراعاة الاعتبارات البيئية، لكنها منحت الدولة ستة أشهر لتصحيح أوجه القصور. وقالت المحكمة إنه سيُسمح في الوقت نفسه باستمرار الإنتاج من الحقول. رفع دعاة حماية البيئة هذه القضية أملاً في عرقلة تطوير صناعة النفط والغاز النرويجية.

جادل دعاة حماية البيئة بأن الحكومة لم تُقيّم الأثر البيئي لاستخدام النفط والغاز في الحقول، المعروف باسم انبعاثات النطاق 3. وصرحت محكمة بورغارتينغ في بيان لها: "تعتقد محكمة الاستئناف أن الآثار المناخية الناجمة عن انبعاثات الاحتراق لم تُحقق فيها أو تُقيّم بشكل كافٍ"، مضيفةً أن التصاريح لم تستوفِ المتطلبات الإجرائية.

وخلصت محكمة الاستئناف إلى أن الموافقات على خطط التطوير والتشغيل غير صالحة. وأضافت أن أحد أسباب عدم إيقاف المحكمة الإنتاج فورًا هو ضمان استمرار النرويج في توريد كميات مستقرة من النفط والغاز إلى أوروبا.

تُنتج النرويج 2 % من النفط العالمي، وأصبحت أكبر مورد للغاز الطبيعي في أوروبا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022. تتعلق الدعوى القضائية التي رفعتها منظمة غرينبيس النرويجية ومنظمة أصدقاء الأرض الشباب النرويجية في عام 2023 بموافقة إكوينور، في حقلي بريدابليك وتيرفينغ التابعين لشركة أكر بي بي.

يُنتج حقلان - بريدابليك وتيرفينغ - بالفعل، بينما من المقرر أن يبدأ مشروع إغدراسيل، أكبر مشروع نفطي بحري في النرويج منذ عام 2019، الإنتاج في عام 2027. وأعلنت شركة أكر بي بي، في بيان لها، أن الحكم سمح للشركة بمواصلة مشاريعها.

وصرح مكتب المدعي العام: "محكمة الاستئناف واضحة تمامًا بأنه لا يوجد أساس لوقف الأنشطة في هذه الحقول الآن". كانت هذه الكومة من النفايات البلاستيكية المسحوقة وغير القابلة لإعادة التدوير مخصصة لحرق النفايات أو حرقها. وأضاف أنه من المرجح استئناف الحكم أمام المحكمة العليا.

وصرحت منظمة السلام الأخضر في بيان بأنها سعيدة ببطلان التصاريح. وقال محاميها إن جميع الأنشطة الجارية في الحقول "على مسؤولية الشركات الخاصة". وقالت جيني ساندفيج، المحامية في مكتب سيمونسن فوغت ويج في أوسلو، والتي مثلت المدافعين عن البيئة: "تصاريحهم غير صالحة، وقد تُرفض بعد تقييمات جديدة".

في كندا، وافقت شركة إنبريدج الكندية لتشغيل خطوط الأنابيب يوم الجمعة على مشاريع توسعة بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي لخطوط أنابيبها الرئيسية وخطوط أنابيب فلاناغان الجنوبية المتجهة إلى الولايات المتحدة، مؤكدةً أنها الوجهة الأنسب لتصدير النفط الخام من كندا.

ستضيف هذه المشاريع طاقة إجمالية قدرها 250 ألف برميل يوميًا لشركات شحن النفط الثقيل الكندية التي تنقل النفط إلى الغرب الأوسط الأمريكي وساحل الخليج. ومن المتوقع أن تبدأ هذه الطاقة الإضافية العمل في عام 2027.

كما أعلنت شركة إنبريدج، ومقرها كالجاري، الأسبوع الماضي عن خططها مطلع العام المقبل لتقييم الاهتمام التجاري رسميًا بالمرحلة الثانية من التوسعة على شبكة خطوطها الرئيسية، والتي قد تضيف 250 ألف برميل يوميًا أخرى.

وعلى الرغم من أن حكومة كندا، التي تُصدّر 90 % من صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة، تُحاول تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن تلك السوق نظرًا لسياسات الرئيس دونالد ترمب التجارية غير المُتوقعة، إلا أن نائب الرئيس التنفيذي لشركة إنبريدج، كولين غروندينغ، صرّح للصحفيين بأن التوسع الأمريكي هو الخيار الأمثل. وقال: "هنا نمتلك أكبر مُجمّع تكرير في العالم، والفرص مُتاحة بقوة في الجنوب، وهناك العديد من الأسباب الجيوسياسية للقيام بذلك وتعزيز العلاقات هناك".

بلغ إنتاج النفط الكندي مستوى قياسيًا بلغ 5.1 مليون برميل يوميًا العام الماضي، وتتوقع إنبريدج أن يشهد نموًا في العرض يتراوح بين 500 ألف و600 ألف برميل يوميًا بحلول نهاية العقد. تعمل مقاطعة ألبرتا، أكبر منتج للنفط في البلاد، على استكشاف جدوى إنشاء خط أنابيب جديد للنفط الخام يصل إلى الساحل الشمالي الغربي لكولومبيا البريطانية، بهدف زيادة صادرات النفط الكندية إلى آسيا.

وبينما تدعم شركة إنبريدج جهود ألبرتا بالمشورة والدعم الفني، لم تلتزم هي ولا أي شركة خاصة أخرى ببناء خط أنابيب جديد يصل إلى الساحل الغربي لكندا. وضاعف خط أنابيب ترانس ماونتن، المملوك للحكومة الكندية، والذي يُعد حاليًا الخيار الوحيد لشحن النفط الكندي مباشرةً إلى الأسواق الآسيوية، طاقته الاستيعابية ثلاث مرات العام الماضي بتوسعة بلغت 34 مليار دولار كندي (24.2 مليار دولار أمريكي).

يدرس مشغل خط أنابيب ترانس ماونتن سلسلة من مشاريع التوسع التدريجي، والتي قد تضيف ما بين 200 ألف و300 ألف برميل يوميًا بحلول عام 2029. وقال جروندينج إن هذه المشاريع، إلى جانب توسعات إنبريدج المخطط لها في الولايات المتحدة، من شأنها أن توفر نموًا كافيًا في الطاقة الإنتاجية لتغطية الزيادات المتوقعة في الإمدادات الكندية حتى نهاية العقد.

وأضاف جروندينج أنه إذا أزالت الحكومة الكندية بعض العقبات التنظيمية والسياسية التي أعاقت نمو القطاع في السنوات الأخيرة، فقد ينمو العرض أكثر من المتوقع. لكنه أضاف أنه في هذه الحالة، تمتلك إنبريدج القدرة على تنفيذ توسعات إضافية في خط الأنابيب الرئيسي، والتي ستكون لها الأولوية على خط أنابيب جديد يمتد إلى الساحل الغربي للبلاد. وقال: "وجهة نظرنا في الوقت الحالي هي الجنوب أولًا، ثم الغرب". وشحن خط أنابيب إنبريدج الرئيسي رقمًا قياسيًا بلغ 3.1 مليون برميل يوميًا في المتوسط في الربع الثالث.

واشنطن تمنح شركة النفط الصربية المملوكة لروسيا 3 أشهر للعثور على مشترٍ

الشرق الأوسط

أعلنت وزيرة الطاقة الصربية، دوبرافكا جيدوفيتش-هاندانوفيتش، يوم السبت، أن صربيا حصلت على ترخيص لمدة ثلاثة أشهر من الولايات المتحدة في محاولة لإيجاد مشترٍ لشركة النفط الوطنية «إن آي إس»، المملوكة لروسيا، والتي تواجه عقوبات أميركية تهدد إمدادات الوقود الحيوية للبلاد قبل حلول فصل الشتاء.

تأتي هذه الخطوة بعد أن أكدت صربيا هذا الأسبوع أن شركتي «غازبروم نفط» و«غازبروم» الروسيتين، اللتين تملكان معاً حصة مسيطرة تبلغ 56 في المائة في مصفاة النفط الوحيدة في البلاد، قد أرسلتا طلباً إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، معلنتين استعدادهما للتنازل عن السيطرة على الشركة لطرف ثالث.

وأوضحت الوزيرة الصربية في تصريح متلفز أن وزارة الخزانة الأميركية وافقت على ترخيص لمدة ثلاثة أشهر لإتاحة الوقت لملاك الشركة «للبحث عن مشترٍ».

وقد دخلت العقوبات الأميركية حيز التنفيذ على قطاع النفط الروسي، بما في ذلك «غازبروم»، في يناير (كانون الثاني) الماضي، وتم تأجيل تطبيقها على شركة «إن آي إس» عدة مرات قبل أن تسري أخيراً في 8 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

وأكدت الوزيرة أنه «تم الحصول على موافقة لإجراء مفاوضات حول الملكية... حتى 13 فبراير (شباط)».

وفي الوقت نفسه، لن يُسمح للشركة ومصفاة النفط التابعة لها بالعمل بشكل طبيعي؛ فقد توقفت البنوك عن معالجة مدفوعات «إن آي إس»، كما أوقف خط أنابيب «جانـاف» الكرواتي توريد النفط الخام. ويقدّر المسؤولون أن المصفاة لن تتمكن من العمل بعد 25 نوفمبر (تشرين الثاني) دون إمدادات نفط خام جديدة.

خيارات صعبة على طاولة بلغراد

ترغب الولايات المتحدة في أن يغادر الملاك الروس الشركة بالكامل. وقالت الوزيرة إن بلغراد قد تسعى أيضاً للاستحواذ على «إن آي إس»، مؤكدة أن الحكومة ستناقش حلاً محتملاً في جلسة خاصة يوم الأحد.

وأشارت الوزيرة إلى صعوبة الموقف: «كوزيرة للطاقة، أعتقد أن أمامنا قرارات صعبة، منها الاستحواذ على الشركة، وتعويض الملاك الروس عن الأضرار. أعلم أن الرئيس (ألكسندر) فوتشيتش يعارض ذلك».

يُذكر أن «غازبروم نفط» الروسية تمتلك حصة 44.9 في المائة، و«غازبروم» تمتلك حصة 11.3 في المائة في «إن آي إس». وتملك الحكومة الصربية حصة 29.9 في المائة من الأسهم، بينما تعود الحصة المتبقية للمساهمين الصغار، والموظفين.

الصين تتربع على عرش «كوب 30» وتملأ الفراغ الأميركي

الشرق الأوسط

لأول مرة منذ 3 عقود، تغيب الولايات المتحدة عن قمة الأمم المتحدة السنوية للمناخ (كوب 30)، تاركة الباب مفتوحاً أمام الصين لتتصدر المشهد قائدةً جديدة في مكافحة الاحتباس الحراري. وقد انعكس هذا التحول الجيوسياسي بوضوح في مؤتمر بيليم البرازيلية، حيث هيمن الجناح الصيني على مدخل قاعة المؤتمرات الضخمة، وقدم المسؤولون التنفيذيون من كبرى شركات الطاقة النظيفة الصينية، رؤاهم باللغة الإنجليزية لجمهور واسع، وفق «رويترز».

لقد كانت هذه الأدوار في السابق حكراً على واشنطن، لكنها الآن انتقلت إلى بكين. ويؤكد فرانشيسكو لا كاميرا، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، أن «المياه تتدفق إلى حيث يوجد فراغ، والدبلوماسية غالباً ما تفعل الشيء نفسه»، مشيراً إلى أن هيمنة الصين في مجالات الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، تعزز مكانتها الدبلوماسية في ملف المناخ.

تداعيات الانسحاب الأميركي

يعكس صعود الصين من مجرد مشارك هادئ إلى لاعب مركزي يسعى لجذب انتباه العالم، تحولاً جذرياً في مكافحة الاحتباس الحراري منذ عودة الرئيس دونالد ترمب إلى سدة الحكم. وانسحب ترمب، الذي يُعدّ من المشككين في التغير المناخي، مرة أخرى بالولايات المتحدة من اتفاق باريس التاريخي، ورفض إرسال وفد رسمي رفيع المستوى لتمثيل المصالح الأميركية في القمة. وقد بررت تايلور روجرز، المتحدثة باسم البيت الأبيض، الغياب، قائلة إن الرئيس ترمب «لن يعرض أمن بلادنا الاقتصادي والقومي للخطر من أجل ملاحقة أهداف مناخية غامضة».

في المقابل، يحذر النقاد من أن انسحاب الولايات المتحدة يفرغ الساحة التفاوضية، خصوصاً مع توسع الصين السريع في صناعات الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، وقد علّق حاكم ولاية كاليفورنيا، جافين نيوسوم، على هذا التحول بالقول: «أميركا ستكون لا شيء تنافسياً، إذا لم نستيقظ على ما يفعلونه في هذا المجال، وفي سلاسل الإمداد، وكيف يسيطرون على التصنيع».

هيمنة التقنية الخضراء الصينية

على عكس السنوات السابقة، حيث كانت أجنحة الصين متواضعة، احتل جناح «كوب 30» الصيني موقعاً رئيسياً بجوار البلد المضيف البرازيل. وقد اجتذبت القاعة الزوار عبر عروض لعمالقة البطاريات والطاقة، حيث أقامت شركة «CATL»، أكبر مصنع للبطاريات في العالم، أول فعالية لها في مؤتمرات المناخ، مؤكدة التزامها بـ«بناء عالم نظيف وجميل معاً». وقد أشار نائب وزير البيئة الصيني، لي جاو، إلى أن وضع الصين بوصفها منتجاً رائداً للطاقة المتجددة «يجلب فوائد للدول، خصوصاً في الجنوب العالمي»، كما أشاد كل من رئيس المؤتمر والرئيس التنفيذي لـ«كوب 30» بدور الصين بوصفها قائداً في تقنية الطاقة النظيفة، مشيرين إلى أن «نطاق وقدرة الصين يُمكّننا الآن من شراء تقنيات منخفضة الكربون بأسعار تنافسية».

الدور الدبلوماسي الجديد خلف الكواليس

تلعب الصين الآن دوراً أكثر دهاءً خلف كواليس المفاوضات، حيث تملأ الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة، التي كانت تعرف بقدرتها على حشد الحكومات للتوصل إلى اتفاق. ويرى دبلوماسيون أن الصين «تتصرف شيئاً فشيئاً بوصفها ضامناً للنظام المناخي»، خصوصاً أنها استثمرت بشكل كبير في الاقتصاد الأخضر. وأفاد دبلوماسي برازيلي بأن الصين لعبت دوراً محورياً في المساعدة في التوصل إلى اتفاق حول أجندة «كوب 30» قبل بدء المفاوضات. ورغم أن بعض المراقبين يرون أن الصين لم تضع هدفاً طموحاً بما يكفي لخفض الانبعاثات، حيث أعلنت عن خفض 7 في المائة فقط بحلول عام 2035، يرى آخرون أن قوة الصين الحقيقية تكمن في مكان آخر، حيث علّق لي شو، رئيس مركز الصين للمناخ، بأن «الدولة الأقوى ليست تلك التي تمتلك أعلى صوت في (كوب)؛ بل هي تلك التي تنتج وتستثمر بالفعل في التقنيات منخفضة الكربون»، وهو ما يضمن فعلياً تحقيق التعهدات الأممية.

واشنطن ترسم خريطة إمداد أوروبا بالغاز عبر بوابة اليونان

الشرق الأوسط

في خطوة تؤكد التزام الولايات المتحدة بوجود طاقي طويل الأمد في أوروبا وتحدي هيمنة الغاز الروسي، أكد وزير الطاقة الأميركي كريس رايت، أن الولايات المتحدة ستحافظ على تعاون طويل الأمد في مجال الطاقة مع حلفائها الأوروبيين.

جاءت تصريحات رايت خلال محادثات استضافها «المجلس الأطلسي» في اليونان، هدفت إلى تسريع عملية تحول أوروبا بعيداً عن هيمنة موسكو على قطاع الطاقة.

ويُعدّ هذا الحراك، الذي تزامن مع مساعي الرئيس دونالد ترمب لربط إمدادات الطاقة بالعلاقات التجارية والجهود الدبلوماسية، دليلاً على عزم الولايات المتحدة - بصفتها أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم - على سد الفراغ الذي خلفه تراجع الإمدادات الروسية. وقد شدد وزير الداخلية الأميركي، دوغ بورغم، على هذه النية قائلاً: «الولايات المتحدة وحدها يمكنها أن تحل محل كل الغاز الروسي في أوروبا بما نبنيه حالياً».

كما تزامن ذلك مع تعهد الاتحاد الأوروبي في يوليو (تموز) الماضي، بشراء ما قيمته 250 مليار دولار سنوياً من النفط والغاز المسال والتقنية النووية الأميركية لمدة 3 سنوات.

وكان رايت وبورغوم انضما إلى أكثر من 80 مسؤولاً في واشنطن ووزراء طاقة في الاتحاد الأوروبي وكبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع الغاز الطبيعي المسال، لإجراء محادثات في اليونان استضافها المجلس الأطلسي، وهو مركز أبحاث مقره واشنطن.

اليونان محور رئيسي

أشار رايت في حديثه لشبكة «يورونيوز»، إلى استعداد واشنطن للبقاء قوةً طاقية في القارة الأوروبية على المدى الطويل، مؤكداً الموقع الجيوسياسي الفريد لليونان بوصفه بوابة دخول رئيسية للغاز الطبيعي المسال الأميركي. وأكد رايت أن الدعم الأميركي مستدام بفضل الموارد الهائلة والرغبة القوية في تطوير التعاون الاقتصادي والأمني، وقال: «نعم، الولايات المتحدة ستكون هنا على المدى الطويل».

ومع كون أوروبا بالفعل أكبر سوق للغاز المسال الأميركي، يتحول التركيز حالياً نحو «الممر العمودي»، وهو مسار جديد للغاز يربط بين الشمال والجنوب، يصل اليونان بكل من بلغاريا، ورومانيا، وأوكرانيا، وستلعب محطات التصدير القريبة من أثينا وشمال اليونان دوراً حيوياً فيه. وقد أكد رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، أن اليونان «مباركة بموقع جغرافي فريد جداً، ونحن نقطة الدخول الطبيعية للغاز الطبيعي المسال الأميركي إلى أوروبا».

وكانت اليونان أعلنت في السابع من الشهر الحالي، موافقتها على استيراد 700 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال الأميركي سنوياً، بدءاً من عام 2030، في أول اتفاقية طويلة الأمد من نوعها مع واشنطن. وتهدف هذه الصفقة الممتدة لـ20 عاماً إلى تعزيز صادرات الغاز المسال الأميركي من اليونان إلى جيرانها الأوروبيين في الشمال، بما في ذلك أوكرانيا.

ويأتي توقيع هذا الاتفاق بعد أسابيع من مصادقة الاتحاد الأوروبي على حظر الغاز الطبيعي المسال الروسي بدءاً من عام 2027، رداً على الصراع في أوكرانيا. وذكرت شركة «ديبا»، أكبر مرفق للغاز في البلاد، أن الاتفاقية قد ترفع إجمالي مشتريات اليونان من الغاز المسال الأميركي إلى نحو ملياري متر مكعب سنوياً، وسيتم تسهيل الإمداد عبر مشروع مشترك بين «ديبا» وشركة الطاقة «أكتور»، بالشراكة مع شركة «فينتشر غلوبال» الأميركية.

القدرة الإنتاجية الأميركية

قدم رايت أرقاماً تدعم القدرة الأميركية على الوفاء بالتزاماتها بوصفها «مُورداً على المدى الطويل»، مشيراً إلى أن «إنتاج الولايات المتحدة من الغاز يزيد على ضعف إنتاج روسيا من الغاز، وإنتاجنا ينمو بسرعة. وقدرتنا على التصدير تتوسع بوتيرة أسرع من إنتاجنا للغاز الطبيعي».

وشدد رايت على أن توفير إمدادات مستقرة من الطاقة يخلق فرصاً اقتصادية أكبر ورخاءً، ويؤدي إلى «علاقات متينة طويلة الأمد ويعزز السلام في العالم» بفضل هذه الشراكات العابرة للمحيطات.

وقد أشاد رايت باليونان بوصفها «شريكاً ممتازاً»، وسلط الضوء على تحول دورها الجيواستراتيجي؛ فبعد أن كانت اليونان «مجرد عقدة في نهاية نظام نقل الطاقة» عندما كانت روسيا هي المهيمنة، أصبحت اليوم هي «البوابة... للطاقة الأميركية وهي تتدفق إلى أوروبا». وأكد أن هذا التحول يحمل «فوائد اقتصادية ضخمة لليونان، ومن الرائع للولايات المتحدة أن يكون لها حليف وشريك قديم مثل اليونان يلعب هذا الدور بوصفه بوابة للطاقة الأميركية إلى أوروبا».

ملف المناخ وتغيب واشنطن

في سياق مختلف، أشار تقرير «يورونيوز» إلى أن إدارة ترمب لم ترسل أي مسؤولين رفيعي المستوى إلى قمة المناخ (كوب 30) المنعقدة في بيليم بالبرازيل، مما يثير قلقاً من تراجع الدور الأميركي في قضايا المناخ. وقد قدم رايت وجهة نظر إدارته حول دور الغاز الطبيعي، مؤكداً أنه «بفارق كبير» هو أكبر عامل أسهم في خفض انبعاثات الكربون، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة خفضت انبعاثات الغازات الدفيئة أكثر من الدول السبع التالية مجتمعة.

وختم رايت تصريحاته بالتشديد على أن الغاز الطبيعي أدى إلى «الإحلال الاقتصادي» للفحم، مشيراً إلى أنه على الرغم من أن «تغير المناخ حقيقة واقعة»، فإنه «ببساطة مبالغ فيه بشكل كبير لأغراض سياسية، وهذا أمر مؤسف للغاية».

ترمب يلغي قيود التنقيب عن النفط في احتياطي ألاسكا الضخم

اقتصاد الشرق

ألغت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب القيود المفروضة على التنقيب عن النفط في الاحتياطي النفطي الحكومي الهائل في ألاسكا، منهيةً قراراً سابقاً اتخذه الرئيس السابق جو بايدن كان قد وضع بموجبه ما يُقدر بنحو 8.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج خارج نطاق الاستغلال.

ينطبق القرار الجديد، الذي أُقر يوم الخميس، على منطقة الاحتياطي النفطي الوطني بألاسكا، الممتدة على مساحة 23 مليون فدان.

في عام 2024، صنف بايدن مساحة 13 مليون فدان من منطقة الاحتياطي باعتبارها "أجزاء خاصة"، ما قيد منح تراخيص النفط والغاز المستقبلية، مع الإبقاء على حظر التأجير المفروض على 10.6 مليون فدان من منطقة الاحتياطي النفطي الوطني بألاسكا.

هذه الخطوة أعاقت عمليات الحفر والإنتاج المستقبلية داخل المنطقة، حيث تسعى شركة "كونوكو فيليبس" (ConocoPhillips) لاستكشاف مكامن نفط جديدة بالقرب من مشروعها "ويلو" (Willow). كما ضمت قائمة الشركات العاملة الأخرى كلاً من "سانتوس" (Santos)، و"ريبسول" (Repsol SA)، و"أرمسترونغ أويل آند غاز" (Armstrong Oil & Gas).

هيمنة أميركية على الطاقة

أعادت وزارة الداخلية الأميركية بالفعل فتح محمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي المجاورة أمام تأجير مناطق النفط والغاز، تنفيذاً لتوجيه أصدره دونالد ترمب عقب تولّيه الرئاسة. ويشكّل توسيع إنتاج الولايات المتحدة من الوقود الأحفوري ركناً أساسياً في أجندة ترمب في مجال الطاقة، بدءاً من أمر تنفيذي مبكر أطلق سلسلة تغييرات سياسية تهدف إلى توسيع نطاق تطوير النفط والغاز والمعادن في ألاسكا.

قال وزير الداخلية دوغ بورغوم في بيان إن "هذه الخطوة تعيد نهج الإدارة الرشيدة وتضمن أن تعود التنمية المسؤولة بالفائدة على ألاسكا والبلاد"، مضيفاً أن الإجراء "سيعزز الهيمنة الأميركية في قطاع الطاقة ويقلل الاعتماد على النفط الأجنبي".

إنتاج النفط في ألاسكا

تتوقع ألاسكا أن يقفز إنتاج النفط الخام من الاحتياطي إلى 139600 برميل يومياً في العام المالي 2033، ارتفاعاً من 15800 برميل يومياً في العام المالي 2023.

وفي الشهر الماضي، أعلنت وزارة الداخلية أنها ستفتح كامل السهل الساحلي لمحمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي بألاسكا، البالغة مساحته نحو 1.56 مليون فدان، أمام تأجير مناطق للتنقيب عن النفط والغاز، مع التخطيط لبيع تراخيص هذا الشتاء داخل احتياطي النفط في الولاية.

شكرًا.